

أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات السودانية (1990 - 2020م)

أستاذ الاقتصاد المساعد - قسم الاقتصاد
كلية العلوم الإدارية - جامعة بحري
أستاذ الاقتصاد المشارك - قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة القضايف

د. أحمد مهدي محمد إبراهيم

د. ابتسام الطيب الجاك

المستخلص:

تناولت الورقة اثر تقلبات سعر صرف الجنيه السوداني على الصادرات السودانية خلال الفترة (1990 - 2020) وهدفت الى معرفة العلاقة بين سعر الصرف والصادرات السودانية خلال فترة الدراسة، وذلك لاهمية تحديد نموذج فياسي لسعر الصرف في السودان، واستخدمت المنهج الإحصائي بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج لبيانات تم جمعها من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، وظهرت نتائج الدراسة علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والصادرات السودانية خلال فترة الدراسة، كما ان تغيرات سعر صرف الجنيه السوداني تؤدي الى تغيرات في الاسعار النسبية للسلع المنتجة محليا مما يؤدي الى ارتفاع اسعار الصادرات السودانية، بالاضافة الى انه توجد عوئق مؤسسية، اقتصادية وفنية يعاني منها قطاع الصادر .

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الاقتصاد السوداني، الصادرات السودانية، المربعات الصغرى العادية.

The impact of Exchange Rate Fluctuation of Sudanese Exports (1990- 2020)

Dr.Ahmed Mahdi Mohamed Ibrahim,Assistant Professor of Economics at College of Management Sciences,University of Bhari,Sudan

Dr. Ebtisam Eljack Eltayeb,Associate Professor of Economics at faculty of Economics & Management Sciences. University of Gadariief,Sudan.

Abstract:

The paper dealt with the impact of fluctuations in the exchange rate of the Sudanese pound on Sudanese exports during the period (1990-2020), as it aimed to know the relationship between the exchange rate and Sudanese exports during the study period. This is due to importance of determining standard model for the exchange rate in Sudan. The statistical method was used by applying the ordinary least squares (OLS) method to estimate the model for data collected from the Central Bank of Sudan annual reports. The results showed that there is a significant relationship between the exchange rate and Sudanese exports during the study period. Also, changes in the exchange rate of the Sudanese pound lead to changes in the relative prices of locally produced goods, which leads to a rise in the prices of Sudanese exports, in addition to the fact that there are institutional, economic and technical constraints that the export sector suffers from.

Keywords: Exchange Rate, Sudanese Economy, Sudanese Exports, OLS.

المقدمة :

يُعد سعر الصرف ذو أهمية بالغة بالنسبة للعمليات التجارية بين الدول، بالإضافة إلى تأثيره الواضح على التوازن الكلي للاقتصاديات المختلفة وخصوصا الميزان التجاري. وتؤثر أسعار الصرف المختلفة في صادرات الدول حيث أن التقلبات التي تحدث فيها تؤدي إلى عدم استقرار في العملات ومن ثم على التجارة الخارجية، بأكملها والوضع أكثر تعقدا بالنسبة للدول النامية التي تعاني كثيرا من عدم الانفتاح الاقتصادي وعجز في ميزان المدفوعات مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية وبالتالي أكثر عرضة للازمات الخارجية . فان التغيرات التي تحدث في سعر الصرف تؤثر على الأسعار النسبية المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات، والسودان أكثر تأثرا بسبب انهيار قيمة الجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية، ويواجه اقتصاده صعوبات عديدة، منها العجز الكبير في الميزان التجاري. توصلت بعض الدراسات في السودان الى ان ارتفاع معدلات التضخم صاحبها ارتفاع في اسعار الصرف مما اثر سلبا على الاداء الاقتصادي وخاصة قطاع الصادرات، الامر الذي ادي لضرورة العمل على اختيار سعر الصرف الذي يتواءم مع السياسات الاقتصادية.

تتمثل مشكلة الدراسة في أن السودان ظل ولفترات طويلة يعاني من اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمة العملة الوطنية مما انعكس سلباً على الصادرات وعلى النشاط الاقتصادي ككل. وهذه الدراسة تسعى لتحديد اثر تقلبات سعر صرف الجنيه السوداني على الصادرات، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في سؤال رئيس، وهو: هل هناك اثر لسعر صرف الجنيه السوداني وتقلباته على الصادرات السودانية خلال الفترة من (1990 - 2020م). وتكمن أهمية الدراسة من الجانب العملي: ان هنالك عدد قليل من الدراسات تناولت سعر الصرف فقط وأثره على الصادرات السودانية ككل ومنتجه العلاقة بينهما . ومن الجانب العلمي تأتي الاهمية من خلال تحديد نموذج قياسي لسعر الصرف في السودان يمكن ان يساعد صانعي القرار في وضع السياسات الاقتصادية المناسبة. وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر سعر الصرف على الصادرات السودانية خلال الفترة (1990 - 2020)، وكذلك توفير معلومات دقيقة لمتخذي القرار عن الصادرات السودانية وعلاقتها بسعر الصرف.

فرضيات الدراسة:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والصادرات السودانية خلال فترة الدراسة.
 - 2 - تقلبات سعر الصرف لها اثر كبير على الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة.
- إستخدمت الدراسة المنهج القياسي التطبيقي بتطبيق نموذج انحدار خطي بسيط بالاعتماد على

بيانات لمتغيرات

الاطار النظري:

مفهوم سعر الصرف:

هو السعر المحلي لوحدة من العملة الأجنبية . او هو قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة على الوحدات النقدية الاجنبية، كما يعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملة او العملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة⁽¹⁾. وبذلك يعبر عن عدد والوحدات من عملة ما _ الواجب دفعها _ للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

أهمية سعر الصرف:

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال إسهامه في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الاسعار المحلية، الي جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يمثل التوازن الخارجي في توازن ميزات المدفوعات الذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة، ولذا فله دورا مهما في الأنشطة الاقتصادية الخارجية لاي دولة، حيث يعد اداة وصل بين الدولة والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة الى انه يستخدم مؤشر لقياس تنافسية البلد⁽²⁾.

وظائف سعر الصرف:

الوظيفة القياسية: يستخدم سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلمة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية. .
الوظيفة التطويرية: حيث يعمل سعر الصرف على تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة واستبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد

على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

الوظيفة التوزيعية: وفيها يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين مختلف الدول⁽³⁾.

أنواع سعر الصرف:

سعر الصرف الاسمي:

هو سعر العملة الاجنبية بدلالة وحدات العملة المحلية أو العكس، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة.

سعر الصرف الحقيقي:

هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها، حيث يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات، ويقيس أيضاً معدل التضخم في البلد، فكلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل كان معدل التضخم منخفضاً، فهو السعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة، أو هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم⁽⁴⁾.

سعر الصرف الفعلي:

يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية... إلخ. و يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الاجنبية، حيث ترجح على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الاسواق الدولية⁽⁵⁾.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا السعر الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ويصبح سعر الصرف الفعلي الحقيقي عبارة عن دمج بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي وهو يمثل تطور سعر الصرف الحقيقي بالنسبة إلى مجموع الدول الأخرى⁽⁶⁾.

سعر الصرف التوازني:

هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما تساوي قيمة المعروض مع قيمة المطلوب من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الاموال غير العادية⁽⁷⁾.

أساليب تسعير العملات:

توجد طريقتان لتسعير العملات الاجنبية⁽⁸⁾:

- طريقة التسعير المباشر: تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحد من العملة الاجنبية، ومبلغها يكون ثابتاً وتسمى بعملة الاساس.
- طريقة التسعير غير المباشر: تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية التي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة

الاساس) في حين العملة الاجنبية تمثل المبلغ المتغير. ففي أوروبا غالباً ما تستخدم طريقة التسعير المباشر، في حين تستخدم الولايات المتحدة الطريقتين معاً.

العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

إن العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تقلبات مستمرة في أسعار الصرف ما يلي:-
ميزان المدفوعات: يعد ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي والذي يؤثر على سعر الصرف من خلال عناصره المختلفة⁽⁹⁾ (كبنود الاستيراد والتصدير)، فعندما يتم تصدير سلع لخارج بلد ما فإن قيمة هذه الصادرات تدفع عادة للمصدر بعملة أجنبية، وعند قيام المصدر ببيع تلك العملة مقابل العملة الوطنية، فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعرها، وفي حالة استلام المصدر لقيمة صادراته بعملته الوطنية، فحتى يحصل المستورد على العملة الوطنية للمصدر لابد أن يبيع مقابلها عملة أجنبية، وهذا بدوره يزيد الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها، ويحدث العكس تماماً في حالة الاستيراد. هذا بالإضافة إلى نفقات السياحة، القروض الدولية، حوالات المغتربين، ارباح الاستثمارات الوطنية في الخارج، المساعدات الخارجية والتحويلات الرأسمالية والتي في مجملها تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم زيادة سعرها، مما يعمل على إعادة التوازن في سعر الصرف⁽¹⁰⁾.

- معدلات التضخم: بافتراض ثبات العوامل الأخرى يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة

العملة في سوق الصرف، فتؤدي حاله الركود إلى ارتفاع قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.
- التغيير في معدلات الفائدة المحلية : إن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية سوف تجذب رأس المال الأجنبي وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

- التغيير في معدلات الفائدة الأجنبية : إن ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأمد القصير لاستبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وهذا سيؤدي لزيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف⁽¹¹⁾. حسب فيشر فإن أسعار الفائدة المحلية يجب أن تتعادل مع أسعار الفائدة الدولية، بالإضافة إلى المعدل المتوقع في التغيير في سعر الصرف⁽¹²⁾.

- التدخلات الحكومية : تحدث هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة ليتلائم مع السياسات الاقتصادية.
- العوامل السياسية والعسكرية: ترتبط هذه العوامل عادة بالانباء والتصريحات التي تؤثر على المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالباً ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأسعار⁽¹³⁾. هذا بالإضافة للعوامل الفنية كظروف السوق (الاخبار والاشاعات) وخبرة المتعاملين وغيرها.

نظم سعر الصرف:

هنالك عدد من الأنظمة المتبعة تجاه أسعار الصرف مثل:

- نظام سعر الصرف الثابت: ويكون هذا النظام في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب .
- نظام سعر الصرف المتقلب: وظهر عندما تم التخلي عن قاعدة الذهب ولم يلجأ إلى التدخل

المباشر لتنظيم سوق الصرف، والاعتماد بدلا عن ذلك على تقلبات أسعار الصرف لتحقيق التوازن فيه شأنه شأن غيره من الأسواق.

– نظام الرقابة على الصرف: والذي نشأ عندما لجأت الدول إلى فرض رقابة مباشرة على سعر الصرف، وفي ظل هذا النظام يتحقق التساوي بين الصادرات والواردات⁽¹⁴⁾.

والرقابة على الصرف هي إجراء تتخذه الدولة بغرض رفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف ويتم ذلك بتقدير سعرا معيناً لعملتها، ثم تضع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض. والغرض من ذلك في البداية هو الحد من خروج رؤوس الأموال، ثم أصبح للمحافظة على سعر صرف رسمي للعملة من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات⁽¹⁵⁾.

سعر الصرف في السودان (1990-2020): سعر الصرف خلال الفترة (1990-1996):

تم تطبيق سياسيات الإصلاح الاقتصادي في السودان عام 1992م (التحرير الاقتصادي) لمعالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة واقعية للجنيه السودان مقابل العملات الأجنبية. حيث شهدت تلك الفترة إتباع نظام سعر الصرف العائم، حيث تم توحيد وتعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة، وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب العملات الأجنبية. وفي إطار تحديد وتطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة عام 1995م وصدرت لائحة لتنظيم أعمالها وعلاقتها مع بنك السودان، وفي عام 1996م تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يوميا، بناءً على السعر الذي يحدده بنك السودان المركزي⁽¹⁶⁾.

سعر الصرف خلال الفترة (1997-2001):

شهدت هذه الفترة استئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق. وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها تم اعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف. ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر الصرف الرسمي والذي تتخذه الدولة للتخفيف من قيمة عملتها بمقدار صغير أسبوعيا ويوميا على حسب ما يقتضي الأمر. أما الفترة 1997م - 1998م فقد تميزت بالاستقرار النسبي لسعر الصرف، نسبة لإلغاء تحديد سعر الصرف بواسطة البنك المركزي والسماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف بناء على قوى العرض والطلب، ليقوم بنك السودان المركزي بإعداد متوسط ترجيحي للبنوك. أما في العام 1999م فقد استحدث البنك المركزي آلية التدخل في سوق النقد الأجنبي عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من وإلى البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاستيراد. ومن أبرز التطورات التي شهدتها الفترة (2000م - 2001م) تم إلغاء عدد من القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي وتحديد سعر الصرف. كما تم السماح لكافة المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد وفقا للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني ومنشورات بنك السودان المركزي⁽¹⁷⁾.

سعر الصرف خلال الفترة (2002-2004م):

خلال هذه الفترة تم استخدام نظام سعر الصرف المرن المدار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وأصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة.

واستهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2002م المحافظة على استقرار سعر الصرف للجنيه السوداني بالدينار والاستمرار في تحديد التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشيري المعلن بواسطة بنك السودان المركزي من 1% إلى 1.5% ثم إلى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق، أما في عام 2003 فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضا المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعدد موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي، كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الاجنبي المستثمر⁽¹⁸⁾.

على العموم هذه الفترة شهدت عدة أنماط لسعر الصرف كما يلي :

1. سعر البنك المركزي :وهو الذي يتعامل به البنك المركزي ببعاً وشراءً في كل معاملاته.
2. أسعار المصارف التجارية: وهي أسعار تحددها المصارف، إذ أن هناك حدود مرسومة لتحرك أسعار الشراء والبيع.
3. السعر التأشيري: ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي وفي نطاق قدره $\pm 1\%$ حول السعر التأشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.
4. أسعار شركات الصرافة: ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار صرافة المصارف وأسعار البنك المركزي.
5. أسعار السوق الموازي: وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين، وملجأ هام رئيسي لجانب الطلب في حالة عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية. ويتكون السوق الموازي من التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات المصرفية⁽¹⁹⁾.

جدول رقم (1) أسعار صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من (2000- 2004)

الأعوام	بنك السودان	البنوك التجارية	التأشيري	السوق الموازي
2000	256.8	257.3	256.8	258.5
2001	262.6	260.8	262.6	265.0
2002	262.2	266.2	266.2	268.0
2003	263.0	261.9	263.0	264.0
2004	251.7	260.7	251.7	262.5

المصدر : بنك السودان وإحصائيات المصارف التجارية.

سعر الصرف خلال الفترة (2004-2007):

استمرت سياسة بنك السودان المركزي برفع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي حتى وصل سعر الصرف إلى 2.003 دولار أمريكي وذلك للتحسن الكبير في الاحتياطات الأجنبية التي حدثت نتيجة لزيادة صادرات النفط وارتفاع أسعارها عالمياً، ويلاحظ أن بنك السودان استخدم عملته الجديدة الجنية السوداني ابتداء من أول يوليو 2007م حيث أن واحد جنيه يعادل 100 دينار سوداني .

جدول رقم (2) تطور سعر الصرف خلال الفترة (2004 - 2007)

العام	المتوسط السنوي لسعر الصرف
2004م	258.26
2005م	243.58
2006م	217.12
2007م	02.057

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

ابتداءً من أول يوليو 2007م أصبح واحد جنية يعادل 100 دينار سوداني، ويلاحظ من الجدول السابق إن سعر الصرف واصل الانخفاض خلال الفترة 2004 - 2007م ويُعزى ذلك للسياسات والجهود الاقتصادية والمالية والتي من ضمنها استقرار قيمة العملة الوطنية، وتشجيع التعامل بالنقد الأجنبي وتشجيع التعامل بالعملات الحرة الأخرى بجانب الدولار والعمل على تحقيق السلامة المصرفية ووضع ضوابط وأسس محددة في عمليات التمويل بالنقد الأجنبي⁽²⁰⁾.

سعر الصرف خلال الفترة (2008 - 2016م):

نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية فقد تقلصت عائدات النفط بشكل كبير وأصبحت عائدات الصادرات غير البترولية في تآرجح، فمنذ بداية العام 2009م بدأ تعدد أسعار الصرف ومع التخفيضات المتلاحقة لسعر الصرف الرسمي أيضا انخفض سعر الصرف في السوق الموازي فقد ارتفع الفارق بين سعر الصرف الموازي والرسمي نتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية⁽²¹⁾.

استمر البنك المركزي في إتباع سياسية سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية لهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يوليو 2012م ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي أتبعها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان، كما قام بنك السودان المركزي بتصحيح سعر صرف الجنيه السوداني في السوق الرسمي لتعكس قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيضه من 40.74 جنيه للدولار إلى 5.71 جنيه للدولار في سبتمبر 2013م⁽²²⁾.

أخذ بنك السودان المركزي عدداً من الإجراءات التي هدفت لإحداث قدر من الاستقرار النسبي في سعر الصرف في العام 2015م تمثلت في ضبط موارد النقد الأجنبي وإعادة تنظيم الحسابات بالنقد الأجنبي للجهات المحلية والأجنبية بغرض استقطاب موارد المنظمات الأجنبية في السوق المنظم، أما في جانب الصادرات فقد تم تبسيط وتسهيل إجراءات الصادر واسترداد الحاصل كما تم السماح باستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي لتشجيع الاستثمار وتقليل الطلب على النقد الأجنبي⁽²³⁾.

أدت السياسات والإجراءات التي اتخذت في ديسمبر 2016م إلى تقليص الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي إلى 5% فقط، حيث اصدر البنك المركزي عددا من الضوابط والإجراءات بهدف التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، ودعم سياسة الدولة وتشجيع المصدرين تم إلغاء 10% من حصة الصادرات غير البترولية كانت توجه لاستيراد الأدوية البشرية، كما تم توجيه كافة المصارف بأن يتم شراء حواصل الصادر فور استلامها بأسعار الصرف المعلنة لديها زائداً الحافز⁽²⁴⁾.

جدول رقم (3) سعر الصرف خلال الفترة (2008-2016م)

2016	2015	2014م	2013م	2012م	2011م	2010م	2009م	2008	العام
6.22	6.01	5.71	4.74	3.56	2.66	2.31	2.28	2.08	سعر الصرف

المصدر: من إعداد الدراسة بالاعتماد على تقارير بنك السودان المركزي 2018م

جدول رقم (4) سعر الصرف خلال الفترة (2017-2020م)

2020م	2019م	2018م	2017	العام
54.5778	45.7391	27.8671	7.6430	سعر الصرف

المصدر: اعداد الدراسة بالاعتماد على نشرة الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء، بنك

السودان المركزي.

في هذه الفترة بدأ التدهور في سعر صرف الجنيه السوداني وزادت الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي وذلك لقلّة المعروض من النقد الاجنبي وضعف او انعدام الاحتياطي منه في البنك المركزي.

ثانياً: خلفية عن الاقتصاد السوداني:

الاقتصاد السوداني لا يختلف كثيرا عن اقتصاديات الدول النامية، فالبناء الاقتصادي يعكس بقدر كبير الموقف الاقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الأولى في مسار التنمية. ويعتمد اقتصاد السودان على الزراعة بشكل كبير في اجمالي الناتج المحلي حيث تم انشاء عدد من المشاريع الزراعية مثل مشروع الجزيرة والذي أنشئ إبان الحكم الثنائي في العام 1925م، مشروع حلفا الزراعي 1963 ومشروع الرهد الزراعي الذي أنشئ في العام 1977، ومشروع السوكي الزراعي ومشروع امتداد المناقل وغيرها. وقد ساهمت هذه المشاريع بصورة فاعلة في رفد خزينة الدولة بالنقد الأجنبي الناتج من تصدير المحاصيل النقدية كالقطن، الذرة، الفول السوداني، الكركدي، حب البطيخ، الصمغ العربي، الفواكه والخضروات، قصب السكر وغيرها⁽²⁵⁾.

اهم قطاعات الاقتصاد السوداني:

يعد القطاع الزراعي المصدر الرئيس للصادرات السودانية منذ العام 1970م وظل محصول القطن هو المصدر الرئيس لعائدات الصودان من العملات الأجنبية في فترة السبعينيات والثمانينيات ويليه محصولي السمسم والفول السوداني ومن ثم صادرات الثروة الحيوانية الى ان دخل النفط كصادر رئيس للسودان في العام 1999. جدير بالذكر ان السودان ينتج حوالي 80 % من الإنتاج العالمي للصمغ العربي. كما ان محصول الذرة يُعد الغذاء الرئيسي لأكثر من 60 % من السكان والذي يتركز إنتاجه في القطاع المطري بشقية الآلي والتقليدي بنسبة تصل إلى 80 % من الإنتاج الكلي⁽²⁶⁾.

اما القطاع الصناعي كان اقل اهتماما من قبل الدولة، حيث سجل نسب مساهمة اقل في اجمالي الناتج المحلي مقارنة بقطاع الزراعة والخدمات، فكانت مساهمته 21 % في العام 2000م وفي 2005 كانت 28.2 % ثم انخفض إلى مستوى متدنٍ بلغ 24.6 % في العام 2012م. وهو يأتي في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويُعد قطاعا مكملا للقطاع الزراعي. ويتميز بالصناعات التحويلية كصناعة السكر ومشتقاته (المولاص والسكر) وصناعة الدقيق، الاسمنت، الزيوت، الغزل والنسيج وتكرير

البترول بالإضافة إلى قطاع التعدين الذي زادت أهميته بعد انفصال دولة جنوب السودان في يناير 2011م وفقدان السودان عائد رسوم تصدير نفط الجنوب⁽²⁷⁾. وأخيراً يُعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات الاقتصادية التي تدعم الاقتصاد السوداني، حيث شهد تطوراً سريعاً خلال الفترة (2009- 2012م) وبلغ أعلى نسبة مساهمة له في العام 2009 حوالي 45.6% في إجمالي الناتج المحلي، ويرجع ذلك للتطور الذي حدث لبعض القطاعات الفرعية المكونة لقطاع الخدمات المتمثلة في قطاع البناء والتشييد، التجارة، الفنادق، التأمين والعقارات، والخدمات الأخرى كالنقل والمواصلات الحكومية، خدمات الوساطة المالية والخدمات الاجتماعية الأخرى، الخدمات الخاصة غير الربحية⁽²⁸⁾.

الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة:

بما ان البنك المركزي يُعد من أهم مؤسسات الدولة المنوط بها ترقية الصادرات السودانية، فقد اتخذ عدة تدابير من أجل زيادة الصادرات كما ونوعاً، منها الآتي:-

- اعتمدت السياسة التمويلية قطاع الصادر ضمن القطاعات ذات الأولوية في التمويل قبل العام 2001- قبل بداية تحديد العمليات المصرفية- حيث تم استثناء استيراد مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي.
- تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بتعديل القوانين واللوائح وتسهيل عملية تسجيل وتدقيق الاستثمارات الأجنبية وتيسير عملية تحويل الأرباح.
- المساهمة في إنشاء الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، وتشجيع المصارف على الاستفادة من خدماتها.
- التشاور المستمر والتنسيق مع القطاع الخاص فيها يتعلق بالسياسات النقدية التمويلية وسياسات النقد الأجنبي
- تبني سياسات التخصيص (الخصخصة) لتشجيع الصادر.
- المساهمة في المعارض الخارجية بتوضيح السياسات والإجراءات والإجابة على الاستفسارات ذات العلاقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتصدير وتحويلات أرباح رؤوس الأموال العاملة بالسودان للخارج وكيفية الحصول على التمويل من المصارف المحلية⁽²⁹⁾.

الصادرات السودانية في الفترة (1990-1998م):

ظلت الصادرات السودانية في تذبذب مستمر حتى العام 1996م حيث بلغت 620 مليون دولار بمعدل زيادة 12% مقارنة بعام 1995م ثم انخفضت في عام 1997م إلى 594.2 مليون دولار بمعدل 4% نسبة لانخفاض الصادرات الزراعية، وازدادت زيادة طفيفة في 1998م حيث سجلت 595.7 مليون دولار⁽³⁰⁾.

هيكل الصادرات السودانية :

الصادرات الزراعية :

وفي هذه الفترة شهدت الصادرات الزراعية تذبذباً ملحوظاً فقد سجلت مبلغ 281.5 مليون دولار في عام 1990م وتدنّت إلى ادنى مستوى لها في عام 1992م إلى 143.8 مليون دولار نسبة لتقلبات الظروف الطبيعية والمناخية التي شهدتها السودان خلال تلك الفترة، ثم عاودت الارتفاع ففي العام 1996م سجلت مبلغ 302.7 مليون دولار وانخفضت حتى بلغت 269.5م في عام 1998م ويعزى ذلك لانخفاض الطلب على القطن والسمغ العربي عالمياً واتجاه الدولة لاستخراج البترول بدلا من الإنتاج الزراعي⁽³¹⁾.

أما الصادرات الحيوانية والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الصادرات الزراعية فقد تدنت خلال السنوات الأولى ولكن رغم ذلك سجلت ارتفاعاً مستمراً من 88.4 مليون دولار في عام 1993م إلى 171.4 مليون دولار في عام 1998م ويرجع ذلك لتحسن أسعارها عالمياً خاصة الجمال والأغنام. كما ان صادرات اللحوم فقد شهدت نمواً بعد أن تم تحديث المسالخ وتحول الاتجاه العام للدولة نحو تصدير اللحوم بدلا من الحيوانات الحية⁽³²⁾. والقطاع الصناعي ظل يعتمد على بعض الصناعات التحويلية المرتبطة بالإنتاج الاستهلاكي المباشر مثل صناعة السكر والصناعات الغذائية، صناعة النسيج والاسمنت. وكان دورها في عائدات الصادرات متذبذباً بين الزيادة والنقصان حتى بلغت 110.4 مليون دولار في العام 1997م بعد ان كانت 68.8 مليون دولار في العام 1994م وفي العام 1998م بلغت 104.1 مليون دولار فقط⁽³³⁾. وذكر (السيد، 2002م) ان الصادرات المعدنية فقد سجلت 12 مليون دولار في عام 1992م وظلت في ارتفاع مستمر وبلغت أعلى قيمة 53.6 مليون دولار 1996م وبدأت في الانخفاض لتصل 45 مليون دولار في عام 1998م باعتباره كان قطاعاً حديث الظهور اقتصادياً. وهناك صادرات أخرى فقد شهدت تذبذباً خلال هذه الفترة حيث سجلت 26.1 مليون دولار في عام 1990م وأعلى قيمة لها في عام 1996م حيث بلغت 97.8 مليون دولار ثم تراجعت في العام 1998م الي 5.7 مليون دولار بمعدل انخفاض 78% عن العام السابق⁽³⁴⁾.

جدول رقم (5) الصادرات السودانية خلال الفترة 1990م - 1998م بملايين الدولارات

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
البتولية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الزراعية	281.5	217.2	143.8	225.4	244.1	301.4	302.7	396.3	269.5
الحيوانية	43	377	235	884	993	1044	1101	1334	1714
الصناعية	235	185	226	36	688	489	56	1104	1041
المعدنية	-	-	12	155	367	468	536	509	45
أخرى	26.1	31.6	117.4	52	75	54.2	97.8	3.2	5.7
الجملة	374.1	305	319.3	417.3	523.9	555.9	620.2	594.2	595.7

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

الصادرات السودانية في الفترة (1999 - 2007):

سجلت الصادرات تزايداً مستمراً من 780.1 مليون دولار في عام 1999م إلى 1806.7 مليون دولار في عام 2000م بمعدل 131.6% ويعزى ذلك إلى زيادة تصدير المنتجات البترولية من 275.9 مليون دولار إلى 1350.8 مليون دولار وتراجعت في عام 2001م إلى 1698.7 مليون دولار، ثم عادت في الارتفاع حتى العام 2007م وسجلت 8879.3 مليون دولار بمعدل زيادة بلغت 57% عن 2006م⁽³⁵⁾

في هذه الفترة تغير هيكل الصادرات السودانية حيث تم تصدير أول شحنة من البترول السوداني في أغسطس من العام 1999م حيث بلغت 35% من جملة الصادرات وظلت في ارتفاع حتى 2007م واصبحت نسبة الصادرات البترولية تعادل 94.8% من جملة الصادرات السودانية. الشيء الذي أدى لتذبذب الصادرات الزراعية تذبذباً ملحوظاً حيث سجلت 262.8 مليون دولار في عام 1999م وانخفضت بمعدل 19% في عام

2002م عن عام 1999م ثم استمر هذا التذبذب حتى العام 2007م بتسجيل 285.2 مليون دولار بمعدل انخفاض 28 % عن عام 2006م ويعزى ذلك إلى التركيز على الصادرات البترولية وإهمال القطاع الزراعي. وكذلك تأثرت الصادرات الحيوانية حيث بلغت 1838 مليون دولار في عام 2004م كأعلى حصيلة للصادرات خلال هذه الفترة بمعدل زيادة 32.8 % عن عام 2003م ثم انخفضت إلى 86.8 مليون دولار في العام 2007م⁽³⁶⁾. أما الصادرات الصناعية فقد شهدت انخفاضا واضحا وسجلت فقط 29.8 مليون دولار في العام 2007م بعد ان كانت 34.6 مليون دولار في عام 1990م. وازدادت الصادرات المعدنية (والذي يسهم الذهب بنسبة عالية جداً في حصيلة صادراتها) من 59.6 مليون دولار في العام 1999م إلى 73.7 مليون دولار فقط في العام 2007م.

واخيرا فان الصادرات الأخرى شهدت أيضاً تدنياً وسجلت أعلى قيمة لها في العام 2000م 76.9 مليون دولار ومن ثم تدنت حتى العام 2007م والذي سجلت فيه 3.8 مليون دولار بمعدل انخفاض 42 % عن عام 2006م الذي بلغت فيه قيمة الصادرات 6.6 مليون دولار .

جدول رقم (6) الصادرات السودانية خلال الفترة 1999- 2007م القيمة بملايين الدولارات

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البترولية	275.9	1350.8	1376.7	1510.9	2047.9	3120.2	4185.7	5087.7	8420
الزراعة	262.8	238.5	216.2	214.5	255.6	386.4	365.3	328.4	285.2
الحيوانية	142.6	91	19.9	138.6	138.4	183.8	155.4	131.6	86.8
الصناعية	34.6	3.3	29.4	23.9	18.5	23.5	27.5	28.1	29.8
للمعدنية	59.6	46.2	45.9	54.2	64.7	50.4	80.7	74.7	73.7
الأخرى	4.6	76.9	10.6	7	17.1	13.5	9.9	6.6	3.8
لجملة	780.1	1806.7	1698.7	1949.1	2542.2	3777.8	4824.3	5656.6	8879.2

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

الصادرات السودانية في الفترة (2008 – 2016):

سجلت الصادرات السودانية تذبذباً كبيراً خلال هذه الفترة نسبة لتداعيات الازمة المالية العالمية وخروج نفط الجنوب بعد انفصاله عن السودان في العام 2011م، واتسمت حصيلة الصادرات السودانية بالتذبذب.

الصادرات البترولية:

بلغت الصادرات البترولية 11094.1 مليون دولار في عام 2008م وبدأت في الانخفاض الى ان وصلت في 2016م 335.7 مليون دولار نتيجة لانخفاض الكميات المصدرة. كما ان حصيلة الصادرات الزراعية فقد تراجعت بين الزيادة والنقصان حيث كانت 329 مليون دولار في 2008م ثم ارتفعت الى 869.4 مليون دولار في 2013م واخيرا انخفضت في 2016م إلى 557.6 مليون دولار ويعزى ذلك لاعتبارات عدة منها ارتفاع تكلفة الإنتاج وصعوبة توفر التمويل الزراعي في الوقت المناسب وبالقدر الكافي، وتذبذب معدلات الأمطار وتدني الأسعار العالمية بالإضافة إلى الحظر الاقتصادي للصادرات السودانية. أما الصادرات الحيوانية أيضا

فقد شهدت تذبذباً بين عامي 2008 و2016 حيث وصلت إلى 738.3 مليون دولار فقط في العام 2016 على الرغم من امتلاك السودان لقطاع كبير من الثروة الحيوانية يفوق المائة مليون رأس. وسجلت الصادرات الصناعية في العام 2008م 383 مليون دولار وظلت في انخفاض مستمر ومتذبذب حتى وصلت 14.7 مليون دولار فقط في العام 2016 ، مما يفسر مدى اهمال الدولة للقطاع الصناعي. وزاد النشاط التعدين حتى العام 2012م حيث بلغت قيمة صادراته في العام 2008م 148.4 مليون دولار الى 2188.2 مليون دولار في العام 2012م وبمعدل زيادة 50 % مقارنة بعام 2011م، وانخفضت حتى وصلت الى 1043.8 مليون دولار في العام 2016م نسبة لانخفاض الكميات المصدرة من الذهب والسياسات التي انتهجها بنك السودان المركزي تجاه شراء الذهب. والصادرات الأخرى ايضا كانت غير مستقرة حيث بلغت في العام 2008م 10.5 مليون دولار ومن ثم وارتفعت في العام 2010م الى 252.6 مليون دولار وتدنّت في العام 2011م الى 97.5 مليون دولار وارتفعت حتى 2013م إلى 375.2 مليون دولار وتدنّت مرة أخرى في عام 2014 و2015م ثم ارتفعت في عام 2016م وسجلت 393.5 مليون دولار.

جدول رقم (7) الصادرات السودانية خلال الفترة 2008 – 2016م

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البتروولية	11094.1	7236.8	9682.6	7394.4	9548	1715.9	1254.8	627.2	335.7
الزراعة	329	240.9	2380.9	382.9	351.5	869.4	676.8	834	557.6
الحيوانية	50.2	206.9	193.4	341.1	437.9	681.5	854.2	910	748.3
الصناعية	38.3	18.6	2.5	16.9	8.1	56.9	20.3	22	34.7
للمعدنية	148.4	414.5	1034.3	1455.8	2188.2	1090.8	1297.6	752.8	1043.8
الأخرى	10.5	139.4	252.6	97.5	126	375.2	255.5	23	293.5
لجملة	11670.5	8257.1	1140.43	9688.6	4066.5	4789.7	4350.2	3169	3093.6

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

الصادرات السودانية في الفترة 2017 – 2020م:

خلال هذه الفترة تقلصت صادرات البترول الى كميات ضئيلة جدا نسبة لانخفاض الكميات المصدرة والاسعار العالمية حتى وصلت الى 65.4 مليون دولار فقط في 2020، اما الصادرات الزراعية فزادت بصورة واضحة مقارنة بالسنوات السابقة حتى وصلت الى 1702.9 مليون دولار في 2020 نتيجة لارتفاع قيمة وكميات صادر السمسم والقطن، اما قطاع الثروة الحيوانية فسجل معدلات متناقصة خلال هذه الفترة حيث بلغت قيمة صادراته فقط 439,1 مليون دولار في 2020 ويرجع ذلك لانخفاض قيمة وكمية صادر الماعز

والجمال، واخير فان القطاع الصناعي انخفضت صادراته كالمعتاد لما يعانيه من تدهور في البنية التحتية (كالطاقة، النقل والتمويل...) حيث سجلت صادراته فقط ما قيمته 76,1 مليون دولار كما هو موضح في الجدول رقم(8) ادناه.

جدول رقم (8) الصادرات السودانية خلال الفترة 2017 - 2020م

البيان	2017	2018	2019	2020
البترولية	417.2	519.6	532.2	65.4
الزراعة	991.2	1114.6	1491.5	1702.9
الحيوانية	922.9	855.8	645.3	439.1
الصناعية	161.9	122.1	35.2	76.1
المعدنية	1594.4	857.3	1010.5	1504.3
الأخرى	12.8	15.3	19.9	14.6
الجملة	4100.4	3484.7	3734.6	3726.3

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

اهم المعوقات التي تواجه الصادرات السودانية -خاصة غير البترولية- الآتي:-
تدني الإنتاج والإنتاجية نسبة لتأثر جزء كبير من القطاع الإنتاجي للصادرات بالعوامل الطبيعية والمناخية (معدل الأمطار والآفات الزراعية)
عدم كفاية البنيات التحتية لتوفير خدمات الصادر مثل مواعين التخزين والنقل المبرد وغيرها.
تعدد الضرائب والرسوم المقررة أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج
اعتماد منتجات الصادر على مدخلات الإنتاج المستوردة باهظة الثمن، قد يؤدي لارتفاع تكلفة الإنتاج نسبة لارتباطه بتطورات سعر الصرف وبعض العوامل الخارجية.
عدم وجود شركات مساهمة عامة لتنفيذ عمليات الصادر حيث تعتمد الصادرات حالياً على الأفراد الذين تنقصهم الخبرات وتوفر الأدوات اللازمة للقيام بعمليات الفرز والتعبئة وغيرها.
ضعف التمويل الداخلي (المصرفي) والخارجي (خطوط التمويل) من المؤسسات المالية الإقليمية.
منهجية الدراسة والشواهد التطبيقية:

في هذا الجزء سيتم اختبار فرضيات الدراسة بتقدير النموذج الخطي البسيط في صيغته اللوغريثمية التالية :-

$$\ln EX = \beta_0 + \beta_1 \ln R + \mu_t$$

حيث :

$$\beta_0 \equiv \text{القاطع}$$

$$\beta_1 \equiv \text{معامل سعر الصرف}$$

$$EX \equiv \text{الصادرات السودانية}$$

R ≡≡≡ سعر الصرف

المتغير العشوائي ≡≡≡ $\mu_t \mu_t$

فبعد اختبار المعنوية الجزئية للنموذج لكل متغير من المتغيرات التفسيرية على حده بالإضافة الى ثابت الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)⁽³⁷⁾، سيتم اختبار (t) الاحصائية لمعرفة معنوية المتغير المستقل (R) في تفسير المتغير التابع (EX) وكذلك إجراء اختبار معامل التحديد (R^2R^2) لمعرفة جودة توفيق النموذج وأيضاً سيتم اختبار الارتباط الذاتي عن طريق اختبار ديربن واتسون لمعرفة ما إذا كان هناك مشكلة ارتباط ذاتي أم لا.

الشواهد التطبيقية:

في هذا الجزء سيتم فحص أثر سعر الصرف على الصادرات السودانية

$$\ln EX = 1.27 \ln R$$

(2.7)

(0.01)

$$R^2R^2 = 19\%$$

F=7.286

Sig = 0.01

D.W= 0.104

من المعادلة عاليه نجد أن قيمة (F) الإحصائية هي 7.286 تحت مستوى معنوية 5 % مما يعني ان النموذج معنوي ككل.

وكذلك نلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة تساوي 2.699 (sig0.011) ومما يعني معنوية المتغير المستقل « سعر الصرف R » (تحت مستوى معنوية 10 %) في تفسير المتغير التابع « الصادرات السودانية EX خلال فترة الدراسة (1990 - 2020) كما نجد أن قيمة معامل التحديد (R^2R^2) تساوي 19 % مما يعني أن سعر الصرف يفسر 19 % من التغير في المتغير التابع (الصادرات) و 81 % تفسرها متغيرات أخرى ضمنمت في المتغير العشوائي لم تتطرق لها الدراسة وأيضاً قيمة (R^2R^2) تؤكد جودة توفيق النموذج. ولإختبار الارتباط الذاتي نلاحظ أن قيمة ديربن واتسون (D.W) تساوي 0.104 و يعني ذلك حالة عدم التأكد من وجود المشكلة. وتشير هذه النتائج الى تأثير مباشر لسعر صرف الجنيه السوداني على الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة حسب منطق النظرية الاقتصادية.

الخاتمة:

يعد سعر الصرف من أهم المؤشرات التي تلعب دوراً فاعلاً في اقتصاديات الدول، وبصورة أكثر تأثيراً على مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتضخم واجمالي الناتج المحلي الذي يتأثر بشكل مباشر بما يحدث في القطاع الخارجي (الصادرات والواردات)، وفيما يخص العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والصادرات السودانية خرجت هذه الدراسة بنتائج مهمة وعدة توصيات.

النتائج:

1. يعاني قطاع الصادر من عدة عوائق منها ما هو مؤسسي (تعدد الرسوم الضريبية)، وتكنولوجيا (انخفاض الانتاجية)، واقتصادي (ضعف البنية التحتية، ضعف التمويل).
2. من خلال الدراسة يتضح أن هنالك علاقة موجبة قوية لحد ما وذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والصادرات السودانية خلال فترة الدراسة وهو ما يتوافق مع فرضية الدراسة ومع النظرية الاقتصادية حيث تعدد (تذبذب) أسعار الصرف يؤثر بشكل كبير على الصادرات ومدى تحسنها أو تدهورها، مما يؤدي لتدهور قيمة العملة الوطنية.
3. تغيرات سعر صرف العملة المحلية بالدولة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للسلع المحلية الأمر الذي يؤدي لارتفاع أسعار صادراتها مقارنة بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الأجنبية.

التوصيات:

- إزالة كافة المعوقات التي تعيق الصادرات لتسهيل عملية الانفتاح الخارجي.
- وضع سياسات نقد أجنبي تتصف بالمرونة وتساعد على تطوير قطاع الصادر لبناء احتياطي من العملات الأجنبية.
- ضرورة التنوع في إنتاج سلع الصادر ذات الميزة التنافسية مع مراعاة شروط الجودة .
- وضع نظم وسياسات محكمة لتحسين واستقرار سعر صرف الجنيه السوداني.
- تشجيع الصناعات المحلية لزيادة القيمة المضافة لسلع الصادر .

قائمة المصادر والمراجع:

- (1) عبد الرحمن، محمد حسن(2018)، أثر الصادرات واحتياطي النقد الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (دراسية تحليلية 1990-2016) بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد (غير منشور) جامعة القضارف، القضارف، السودان.
- (2) عبد الرحمن، محمد حسن(2018)، المرجع السابق.
- (3) عرفان تقي الحسيني(2002)، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، عمان، دار مجدلاوي.
- (4) عبد الرحمن، محمد حسن(2018)، مرجع سابق.
- (5) غوبال، أمين(2016)، أثر التغيرات في اسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990-2015)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ام البواقي،الجزائر، ص5.
- (6) غوبال، أمين(2016)، المرجع السابق، ص5.
- (7) عبد الرحمن، محمد حسن(2018)، مرجع سابق.
- (8) عبد الرحمن، محمد حسن(2018)، مرجع سابق.
- (9) عبد الرحمن، محمد حسن(2018)، مرجع سابق.
- (10) حسين، أبو بكر البشير (2015)، أثر سعر الصرف في الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد (غير منشور)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- (11) رحمة الله، كمال حسن(2014)، العوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1982-2013)، بحث مقدم للحصول على درجة ماجستير العلوم في الاقتصاد (غير منشور)، جامعة القضارف، القضارف، السودان.
- (12) شيباني، سليمان(2009)، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر(1963-2006)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر ص112.
- (13) حسين، أبو بكر البشير (2015)، مرجع سابق.
- (14) مصطفى، محمد مبارك وآخرون(2015)، نظم وسياسات سعر الصرف في السودان وأثرهما على التجارة الخارجية» مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- (51) شهاب، مجدي، محمود(2007)، الاقتصاد الدولي المعاصر، الإسكندرية» مصر ، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.
- (16) رحمة الله، كمال حسن(2014)، مصدر سابق.
- (71) رحمة الله، كمال حسن(2014)، مصدر سابق.
- (18) رحمة الله، كمال حسن(2014)، مصدر سابق.
- (19) رحمة الله، كمال حسن(2014)، مصدر سابق.
- (20) رحمة الله، كمال حسن(2014)، مصدر سابق.
- (21) ضواي، الطيب الهادي(2017)، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بحث مقدم للحصول على درجة ماجستير العلوم في الاقتصاد (غير منشور)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم ، السودان.

- (22) الصديقي، مهند مبارك(2015)، تطبيق نموذج المعادلات الآتية على سعر الصرف في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير الاقتصاد (غير منشور)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- (23) على، يسرا محمد (2017)، تقدير دالة احتياطي النقد الأجنبي في السودان، بحث تكميلي في ماجستير الاقتصاد (غير منشور)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم ، السودان.
- (24) بنك السودان المركزي (تقرير)، 2016 .
- (25) السيد، عثمان إبراهيم (2002)، الاقتصاد السوداني، الطبعة الثالثة، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، الخرطوم، السودان.
- (26) السيد، عثمان إبراهيم (2002)، المرجع السابق.
- (27) إدارة الدراسات والبحوث الاقتصادية (2016): دراسة تشخيصية عن الصادرات السودانية للفترة من (1997-2015)، الخرطوم، السودان.
- (28) السيد، عثمان إبراهيم (2002)، مرجع سابق.
- (29) محمد الحسن، مصطفى إبراهيم (2009)، «دور بنك السودان المركزي في ترقية الصادرات غير البترولية»، مجلة المصرفي، العدد 53، الخرطوم، السودان.
- (30) أحمد، حاتم سعيد (2017)، أثر استراتيجية ترقية الاقتصاد وإحلال الواردات على الناتج المحلي الإجمالي، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- (13) السيد، عثمان إبراهيم (2002)، مرجع سابق.
- (32) عبد العاطي، فتحية سيد (2008)، أثر صادرات البترول على ميزات مدفوعات السودان، بحث تكميلي لماجستير العلوم في التخطيط التنموي (غير منشور)، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.
- (33) أحمد، حاتم سعيد (2017)، مرجع سابق.
- (34) عبد العاطي، فتحية سيد (2008) مرجع سابق.
- (35) عبد العاطي، فتحية سيد (2008) مرجع سابق.
- (36) سليمان، اسامة ربيع امين(2007)، دليل الباحثين في التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برنامج، جامعة المنوفية، القاهرة، ص332. السيفو واخرون (2003)، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن.
- (37) التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، (1990-2020).